



وزارة التجارة والاستثمار
Ministry of Commerce and Investment

نموذج موحد لعقد توزيع تجاري (أصلي أو فرعي)

إنه في يوم الموافق / / ١٤ هـ تم الاتفاق بين كل من:
١) ومقره (أو مركزه الرئيسي).....
سجل تجاري
وتاريخه / / مدينة ويمثله في هذا
العقد..... وجنسيته (طرف أول)
٢) ومقره (أو مركزه الرئيسي)..... سجل
تجاري
وتاريخه / / مدينة ويمثله في هذا العقد
(طرف ثاني موزع) .

تمهيد

بناء على رغبة الطرفين إيجاد علاقة تعامل فيما بينهما لخدمة مصالحهما المشتركة و تحديد حقوق و إلتزامات كل طرف تجاه الآخر.
و لما كان لدى الطرف الأول منتجات يود ترويجها و توزيعها عن طريق عدد من الموزعين.
وبناء على رغبة الطرف الثاني القيام ببيع أو ترويج أو توزيع منتجات أو خدمات الطرف الأول بصفته موزعاً فقد تم الإلتفاق بين الطرفين على ما يلي :-

بند (١):

يعتبر التمهيد السابق جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد.

بند (٢):

أتفق الطرفان على أن يقوم الطرف الثاني بصفته موزعاً لمنتجات أو خدمات الطرف الأول بإبرام التعهدات بشأن المنتجات أو الخدمات موضوع العقد و ذلك بإسمه و لحسابه الشخصي.

بند(٣):

موضوع هذا العقد المنتجات و الخدمات المقدمة من الطرف الأول و المبينة فيما يلي:

.....
.....

أو الموضحة بالملحق المرفق رقم والتي يجوز تعديلها من وقت لآخر في ملحق للعقد.



SaudiMCI



وزارة التجارة والاستثمار
Ministry of Commerce and Investment

ونوعية المنتجات المشمولة بعقد التوزيع هي :

.....
.....

بند (٤):

يتحدد النطاق المكاني لسريان هذا العقد بـ

.....
.....

(يوضح ما إذا كان عاماً للمملكة العربية السعودية أو خاصاً بمنطقة معينة فيها و التي يجوز تعديلها من وقت لآخر في ملحق للعقد).

بند (٥):

مدة سريان هذا العقد..... سنوات تبدأ من و تنتهي في
قابلية للتجديد لمدد متماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر كتابة بخطاب مسجل بعدم رغبته في التجديد قبل إنتهاء المدة الأصلية أو المجددة بثلاثة أشهر على الأقل.

بند (٦):

يقوم الطرفان بتنفيذ العقد طبقاً لأحكامه و بما يتفق و قواعد العرف التجاري وبطريقة تلائم ما يتطلبه حسن النية و يشمل هذا الإلتزام ما يعتبر من مستلزمات العقد طبقاً للتعامل التجاري .

بند (٧):

يلتزم الطرف الأول بضمان جودة الصنع لكل المواد و المنتجات محل العقد ، كما أنه ملزم بتأمين الصيانة و قطع الغيار بأسعار معقولة وقت طلبها من الطرف الثاني وفقاً للكميات و المواعيد التي يحددها الطرف الثاني و ذلك طوال مدة عقد التوزيع، و لمدة سنة تالية لتاريخ إنتهائه ، أو لتاريخ تعيين موزع آخر أيهما أسبق.

بند (٨):

يضمن الطرف الأول جودة المنتجات و المواد محل العقد و مطابقتها للمواصفات القياسية المعتمدة في المملكة ، والموزع غير مسؤول عن إستلام أو توزيع أية كمية ترد من الطرف الأول بالمخالفة للمواصفات القياسية المطلوبة ، و إذا ثبت لدى الجهات المعنية وجود مخالفة للمواصفات فيتم إرجاع البضاعة إلى الطرف الأول و على نفقته فضلاً عن حق الطرف الثاني المطالبة بالتعويض المناسب عما أصابه من أضرار.





وزارة التجارة والاستثمار
Ministry of Commerce and Investment

بند (٩):

يلتزم الطرف الثاني بالآتي:

أ) توفير المقر الذي يباشر فيه أعمال التوزيع و ممارسة العمل بجهازه الخاص بعناية الرجل الحريص ، و في حالة الإستعانة بالخدمات و الخبرات الفنية من قبل الطرف الأول يتفق الطرفان على ذلك بما فيه مقدار التكاليف حالة بحالة.

ب) أداء كل الأعمال التي يتطلبها تنفيذ العقد من حيث التعريف بالبضاعة و الترويج لها و تسويقها و إيجاد أماكن تخزين مناسبة لها و (فتح مراكز توزيع) إذا أستدعت الحاجة إلى ذلك و تقديم خدمات محلية ضمن النطاق المكاني المحدد للعقد.

بند (١٠):

يستحق للطرف الثاني قبل الطرف الأول عمولة قدرها..... من قيمة الأشياء المباعة في منطقة العقد.

بند (١١):

يلتزم الطرف الأول بالآتي:

أ. رد الأموال التي أنفقها الموزع في سبيل تنفيذ العقد طبقاً لما أتفقا عليه.

ب. تزويد الموزع بقطع الغيار للمنتجات التي لم تدخل عليها التعديلات الجديدة لمدة سنة تالية لتعديل المنتج.

ج. إمداد الطرف الثاني بمواد الدعاية ، و تنظيم عملية البيع بالتقسيط بحيث تتفق و القدرات المالية والإئتمانية للطرف الثاني.

د. تدريب موظفي الطرف الثاني وفنية على خدمة المنتجات.

هـ. شراء مخزون المنتجات الجديدة (غير المستعملة) التي تبقى لدى الموزع في حالة إنهائه العقد

بإخطار خطي قبل مدة العقد ب..... يوماً بما لا يجاوز..... ريال

سعودي ويرسم إعادة تخزين يصل إلى% و أن ينظر في شراء المخزون الزائد قيمته عن

المبلغ المشار إليه بدون إلتزام بذلك.

و. إشعار الموزع قبل تغيير سعر المنتجات ب..... يوماً على الأقل.





وزارة التجارة والاستثمار
Ministry of Commerce and Investment

بند (١٢)

للموزع الحق في المطالبة بالتعويض عما أصابه من أضرار طبقاً للعقد أو العرف التجاري في الحالات الآتية:

- أ. إذا سحب الطرف الأول العقد في وقت غير مناسب أو بسبب لا يد للموزع فيه .
- ب. إذا رفض الطرف الأول تجديد مدة عقد التوزيع بعد نهاية مدته الأصلية – بالرغم من كل إتفاقات مخالف – إذا أثبت الموزع أن نشاطه قد أدى إلى نجاح ظاهر في توزيع منتجات الطرف الأول أو في زيادة عملائه و أن عدم التجديد يفوت على الموزع حصوله على الربح أو العمولة من جراء ذلك النجاح مالم يثبت الطرف الأول أن عدم التجديد يعود لأسباب قوية تبرر ذلك.
- ج. إذا أخل الطرف الأول بأحد الإلتزامات المنصوص عليها في نظام الوكالات التجارية أو في هذا العقد.

بند (١٣)

للطرف الأول الحق في المطالبة بالتعويض عما أصابه من أضرار طبقاً للعقد أو العرف التجاري

بند (١٤)

أي منازعة أو خلاف أو مطالبة تنشأ عن هذا العقد أو تتعلق به، أو عن الإخلال به أو إنهائه أو بطلانه، تسوى عن طريق التحكيم ويديرها المركز السعودي للتحكيم التجاري وفق قواعد التحكيم لديه.

بند (١٥)

تسري على هذا العقد أحكام الأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية.

بند (١٦)

حرر هذا العقد من ثلاث نسخ أحتفظ كل طرف بنسخة منها للعمل بموجبها و يتولى الطرف الثاني تقديم النسخة الثالثة لوزارة التجارة لإتمام إجراءات القيد في سجل الوكالات التجارية.

الطرف الثاني (الموزع)

الإسم:

التوقيع:

الطرف الأول

الإسم:

التوقيع:



SaudiMCI